

أوائل النحاة :

بعد أن عرفنا واضع النحو أبا الأسود الدؤلي بإجماع مؤرخي النحو فهو يعد أول نحوي وقد عاصره عدد من النحويين ومنهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعنبسه الفيل وميمون الأقرن وعطاء ابن أبي الأسود وهناك نحاة آخرون مثل علي الجمل في المدينة وابن قسطنطين في مكة والحر النحوي وسعد بن شداد المسمى بـ (سعد الراية) ، ومن النحاة الذين اشتهروا وجاءوا بعد جيل هذه الطبقة وهم شيوخ الخليل وسيبويه ، وهؤلاء الشيوخ هم:

- الشخصية الأولى: عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ):

هو أحد الأئمة في القراءات والنحو وأخذ القراءات عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وأخذ النحو والعربية عن ميمون الأقرن وعن أبي حرب بن الأسود الدؤلي وألف كتابا لم تصل إلينا واشتهر الحضرمي بخصومته مع الشاعر الفرزدق ، والذي يقول فيه أبو الطيب : " وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة و أعقلهم، ففرع النحو وقاسه " .

س- ما منهج الحضرمي في الدراسة النحوية ؟

الجواب:

١- اشتهر بالقياس حتى قالوا عنه (انه أول من مد القياس وشرح العلل) وقياسه هو قياس متشابهة وليس قياس

جدلي او منطقي ويظهر هذا في الشواهد الآتية:

أ-اعتراض الحضرمي على جر كلمة(ريـر) في قول الفرزدق والصحيح هو رفعها لأنها خبر للمبتدأ (مُخْها) وهو رأي الحضرمي في قول الفرزدق:

على عمائمنا يلقي وارحلنا على زواحف تزجي مخها رير

واستعمل القياس في هذه المسألة لأنه قاس كلام العرب المطرد الشائع الذين يرفعون فيه الخبر الذي يكون مرفوعا بعد المبتدأ المرفوع وبخاصة ليس هناك كلمة جاره او حرف يسبق كلمة (ريـر) فلا داع لجرها،
ب-اعتراضه على الفرزدق حين هجاه في قوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

إذ منع الفرزدق صرف (مواليا) ولم ينونها وصرفها الحضرمي قياسا على كلمتي (جوار) و(غواش) وبخاصة كلمة موالي على وزن (مفاعل)ولا تصرف في كلام العرب لذا قال: الصحيح هو حذف الياء من (موالي)وتكون (موال)قياسا على (جوار)و(غواش) ،

- اعتمد على التأويل هو التفسير أو التماس الحجة للشعراء في المخالفات التي ارتكبوها في القواعد النحوية ولكي يعود بالكلام غير الصحيح إلى صحيح وسماه الفرزدق بـ(التماس الحلية) وهو استعمال التعليل والتماس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطرد ومثال هذا قول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحنا او مجلف

- رفع الفرزدق (مجلف) وهي معطوفة على المستثنى المنصوب (مسحتا) إذا الرفع لا يجوز وعلى الرغم من هذا الخطأ فإن الحضرمي يتأول له ويقول: (وللرفع وجه) حيث يأول كلامه بقصد المعنى لا اللفظ فيقول تقدير الكلام: (لم يبق لنا من المال ألا مسحت مجلف) فيصبح هنا (مسحت) فاعلا لـ (يبق) ومجلف معطوف مرفوع على الفاعل (مسحت) وفي هذه المسألة قال الفرزدق للحضرمي: (علينا إن نقول وعليكم أن تتألوا ورفعت على ما يسوؤك و ينوؤك).

- اهتم الحضرمي بالقراءات القرآنية، وحث على الخروج عن القياس فيها:

في القراءات:

أخطأ ابن سيرين في قراءته لقوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) فاطر/ ٢٨؛ إذ رفع لفظ الجلالة (الله) على أنه فاعل ونصب كلمة (العلماء) على أنها مفعول به وعلى هذه القراءة يكون المعنى ان الله يخاف من العلماء -حاشا لله- ولهذا صحح الحضرمي قراءة ابن سيرين بأن الصواب هو بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به مقدم، ورفع العلماء على أنه فاعل مؤخر (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وعلى هذه القراءة سيكون المعنى ان العلماء هم الذين يخشون الله وهذا هو الصحيح.

٤- كثرت مناظراته النحوية التي كانت تجري بينه وبين أبي عمرو بن العلاء وابن سيرين ويونس بن حبيب

وذكر سيبويه هذه المناظرات في كتابه ، وذكر له عددا من الآراء وهي:

أ- تجويزه نصب الاسم الواقع بعد (ايا) وفروعها بلا عاطف على التحذير مثلما في الشاهد الشعري:

اياك اياك المراء فأنه الى الشر دعاء وللشر جالب

وفي مثل هذه الحالة لم يجز سيبويه قولك: (اياك زيدا) ولا (رأسك الجدار) حتى تقدر عاملا وهو حرف الجر (رأسك من الجدار) او (والجدار) حتى تدل الواو على عامل مقدر هو (احذر) اي (رأسك واحذر الجدار) وفي البيت اعلاه قدر الحضرمي لظ(المراء) عاملا فنصب المراء ويصبح الكلام (اتق المراء).

ب- تجويزه القطع: وهو قطع النعت من الرفع بعد منعوت منصوب او مجرور في قولك: (مررت به المسكين) فالمفروض يكون المسكين مجرورا كصفة مجرورة من الهاء المجرورة بحرف الجر لكن الحضرمي والخليل اجازا رفع (المسكين) على القطع اي قطع المسكين عن به وتقدير ضمير (هو) قبل المسكين فيكون هو: مبتدأ والمسكين خبر مرفوع للمبتدأ فيكون الكلام (مررت به هو المسكين).

ج- نصبه لأكثر الكلمات التي يقرأها في القراءات القرآنية وهذه القراءات هي:

١- قراءته لقوله تعالى (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) وهذه قراءة حفص وحزمة ويعقوب وعدوا (نرد) خبرا لليت والضمير (نا) في (ليت) اسم ليت منصوب ونصبوا (نكذب) و(نكون) بعامل مقدر هو (ان) الناصبة للفعل المضارع.

اما توجيه الحضرمي للقراءة فهو: ان (نرد) منصوبة لأنها واقعة في جواب ليت (للتمني) و عطف على (نرد) كل من (نكذب) و(نكون) وكانت قراءته بنصب الأفعال الثلاثة. واما قراءة ابن عامر فرفع الأفعال الثلاثة باعتبار الأول واقع في خبر ليت ونكون ونكذب معطوفان على (نرد) .

٢-نصبه لقراءة (الزانية والزاني) وهي مرفوعة في المصحف (قراءة حفص) ونصبه ايضا لقراءة (والسارق والسارقة) وهي أيضا في المصحف مرفوعة (حفص) وإعرابها في حالتها الرفع مبتدأ والاسم المعطوف هو مرفوع ايضا عطفا على المبتدأ والفعل الذي بعد الاسم المعطوف هو الخبر (الزاني والزانية فاجلدوهما).

اما توجيه الحضرمي للقراءة فهو النصب على الاشتغال اي ان الزانية منصوبة على الاشتغال و(اجلدوهما) هو العامل والهاء الضمير المتصل في محل نصب مفعول به هو الذي يعود على المنصوب بالاشتغال وتنطبق هذه الحالة على (السارق والسارقة فاقطعوا ..) فاقطعوا هو العامل والضمير في (ايديهما)(الهاء) هو العائد على السارق والسارقة.

ج-قراءته لـ (من قبل) او (من دبر) في سورة يوسف بالبناء على الضم حيث قرأها (من قبل) و(من دبر) فقد بهما ان يكونا ظرفا للمكان مبنية قياسا على حيث بينما هما ظرفان متصرفان.

٥-استعماله (الافتراض): وهو ان يفترض استعمال كلمة او اسلوب غير موجود في العربية او غير مسموع لإثبات قاعدة نحوية ومثال ذلك: ذهابه الى منع صرف الاسم المذكر اذا سمي به مؤنث وهو ثلاثي ساكن الوسط مثل زيد وعمر و فلم يجز الصرف للتأنيث والعملية.